المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الإحصاءات العامة

دائرة الإحصاءات العامة

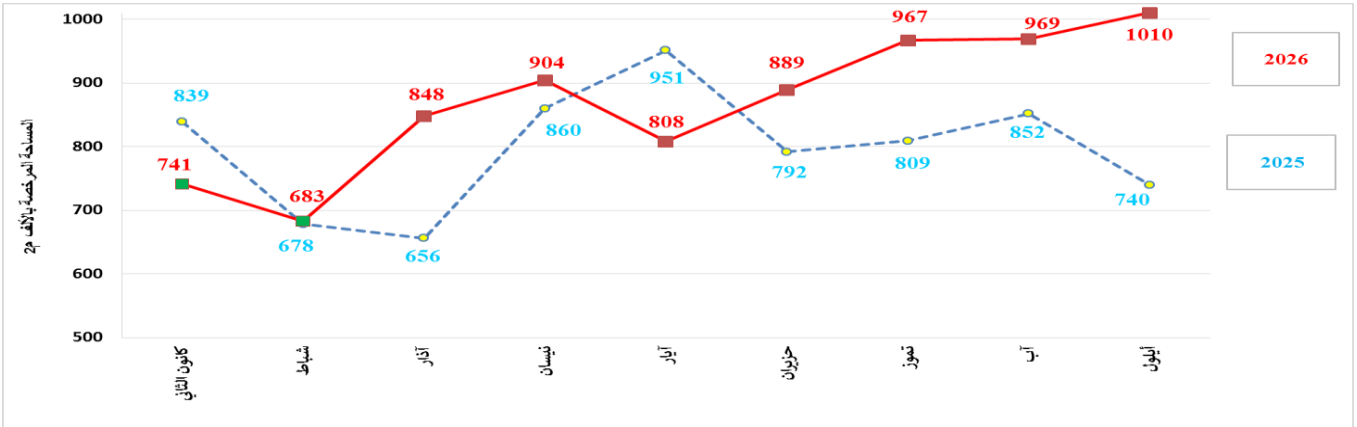
خبر صحفي شهري حول النشاط العمراني خلال شهر أيلول 2026

- **ارتفاع مساحات الأبنية المرخصة لكافة الأغراض السكنية و غير السكنية في المملكة بنسبة 9% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026**
- **ارتفاع مساحات الأبنية المرخصة للأغراض السكنية بنسبة 14.3% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026**
- **شكلت المساحات المرخصة للأغراض السكنية ما نسبته 81.3%من المساحات المرخصة**
- **ارتفاع أعداد الرخص المصدرة بنسبة 4.7% خلال الفترة نفسها**
- **استحوذ إقليم الوسط على ما نسبته 71.9% من إجمالي المساحات المرخصة**

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الشهري حول النشاط العمراني ورخص الأبنية في المملكة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، حيث بلغ مجموع مساحات الأبنية التي تم ترخيصها من قبل أمانة عمان والبلديات في المملكة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 ما مساحته 7.82 مليون م^2، مقارنة مع 7.18 مليون م^2 لنفس الفترة من عام 2025، بارتفاع نسبته 9%. وبلغ إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة 19,102 رخصة، مقارنة مع 18,248 رخصة خلال نفس الفترة من عام 2025، بارتفاع نسبته 4.7%.

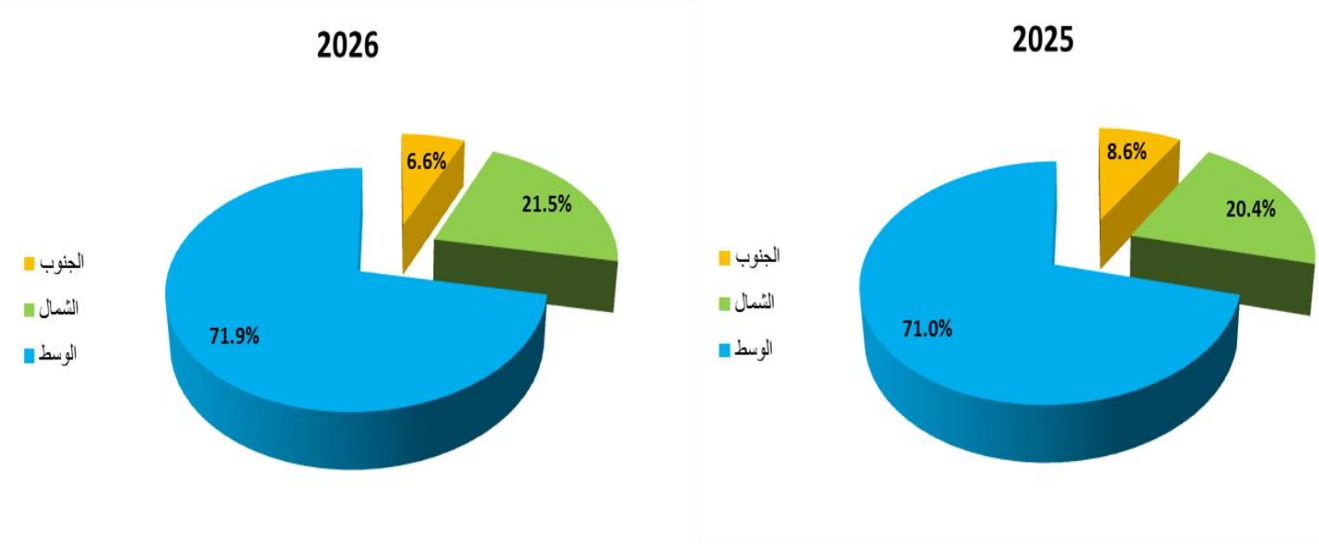
وعلى صعيد أغراض الترخيص، فقد بلغت المساحات المرخصة للأغراض السكنية نحو 6.4 مليون م^2 خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 مقارنة مع 5.6 مليون م^2 خلال نفس الفترة من عام 2025، بارتفاع نسبته 14.3%، في حين بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية 1.46 مليون م^2، مقارنة مع 1.60 مليون م^2 خلال نفس الفترة من عام 2025، بانخفاض نسبته (8.8%).وقد شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية ما نسبته 81.3% من إجمالي المساحات المرخصة و 18.7% للأغراض غير السكنية. وكما يلاحظ في الشكل رقم (1) فإن هناك زيادة في النشاط العمراني في النصف الثاني من عام 2026 مقارنه بالنصف الثاني من عام 2025.

الشكل (1) : مساحات الأبنية المرخصة الشهرية خلال الأشهر التسعة الأولى من عامي 2025 و2026 (بالألف متر مربع)



وعلى مستوى الأقاليم، استحوذ إقليم الوسط على 71.9% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة في المملكة، بارتفاع نقطة مئوية واحدة تقريباً ، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025، في المقابل بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته 21.5% بارتفاع 1.1 نقطة مئوية، وإقليم الجنوب ما نسبته 6.6% بانخفاض (2) نقطة مئوية عن نفس الفترة من عام 2025.

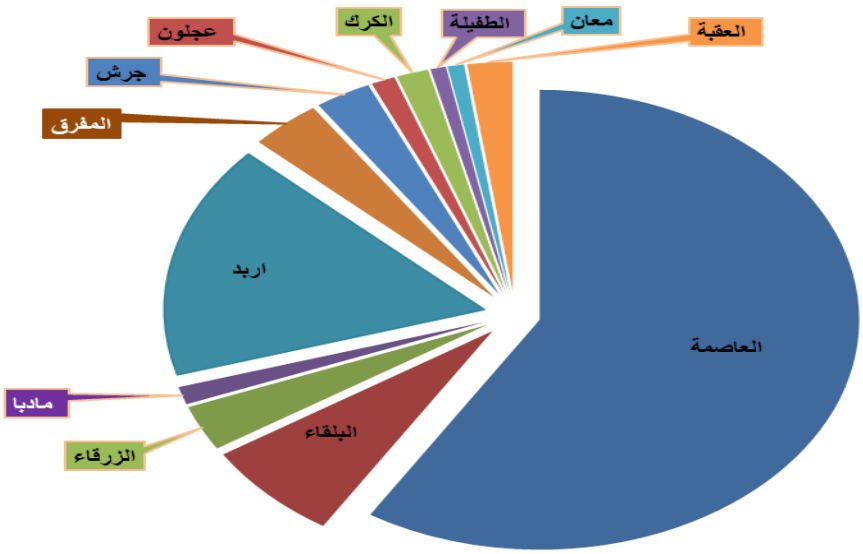
الشكل (2) : التوزيع النسبي للمساحات المرخصة حسب الإقليم خلال الأشهر التسعة الأولى من عامي 2025 و 2026



أما بالنسبة للتوزيع النسبي لمساحات الأبنية المرخصة للأغراض السكنية حسب المحافظات وعدد السكان، فقد سجلت محافظة العاصمة أعلى نسبة إذ بلغت 14.3%، وبمساحة مقدارها 0.748 م^2 لكل فرد، فيما سجلت محافظة الزرقاء أقل نسبة من حصة الفرد للمساحات الجديدة المرخصة حيث بلغت 2.3%، وبمساحة مقدارها 0.119 م^2 لكل فرد

الشكل رقم (3): المساحات المرخصة للسكن (م^2) حسب المحافظة

خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026



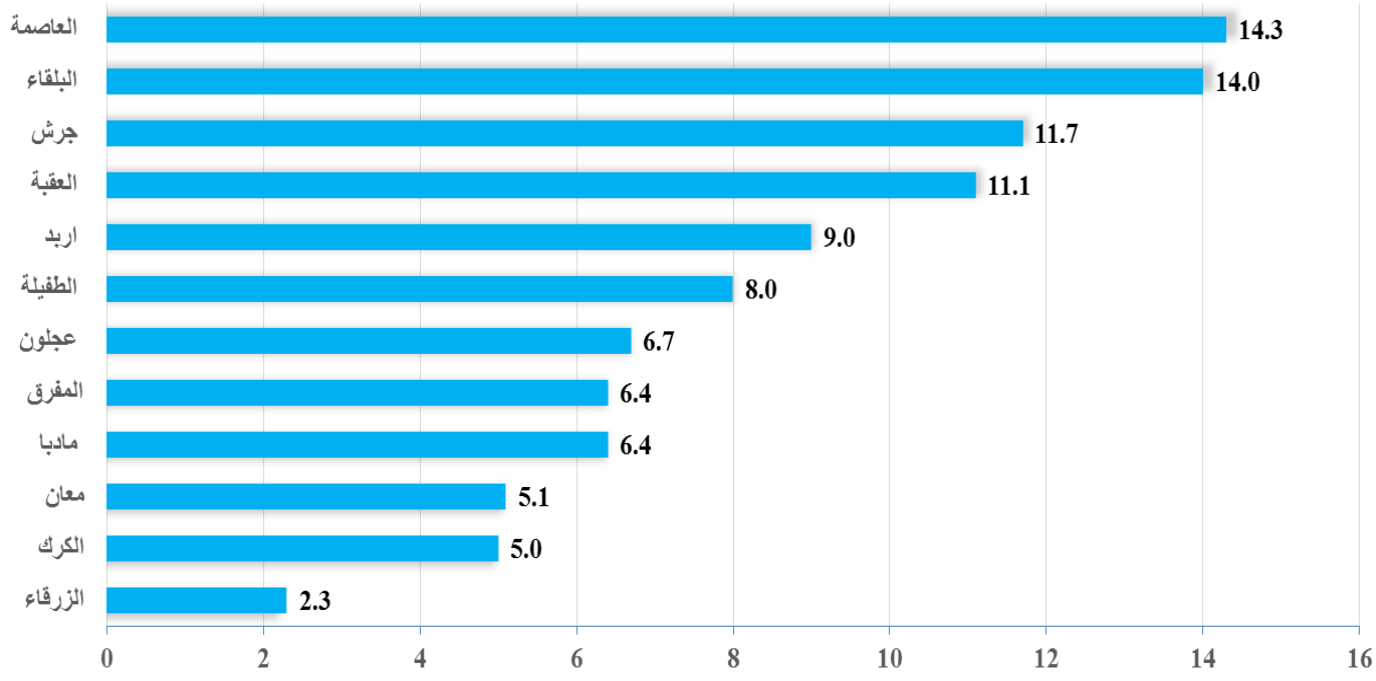
جدول (1) : حصة الفرد من مساحات الأبنية الجديدة المرخصة للأغراض السكنية حسب المحافظة

خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026

المحافظة	عدد السكان	المساحة المرخصة للسكن (م2)	حصة الفرد من المساحة المرخصة (م2)	التوزيع النسبي لحصة الفرد من المساحة المرخصة حسب المحافظة
العاصمة	5,004,600	3,745,464	0.748	14.3
البلقاء	614,000	450,268	0.733	14.0
جرش	296,000	180,794	0.611	11.7
العقبة	250,900	145,430	0.580	11.1
اربد	2,210,500	1,041,376	0.471	9.0
الطفيلة	120,300	50,249	0.418	8.0
عجلون	219,900	76,909	0.350	6.7
المفرق	686,800	229,749	0.335	6.4
مادبا	236,200	79,245	0.335	6.4
معان	197,900	53,030	0.268	5.1
الكرك	395,400	102,973	0.260	5.0
الزرقاء	1,704,500	203,618	0.119	2.3
المجموع	**11,937,000**	**6,359,105**	**0.533**	**100**

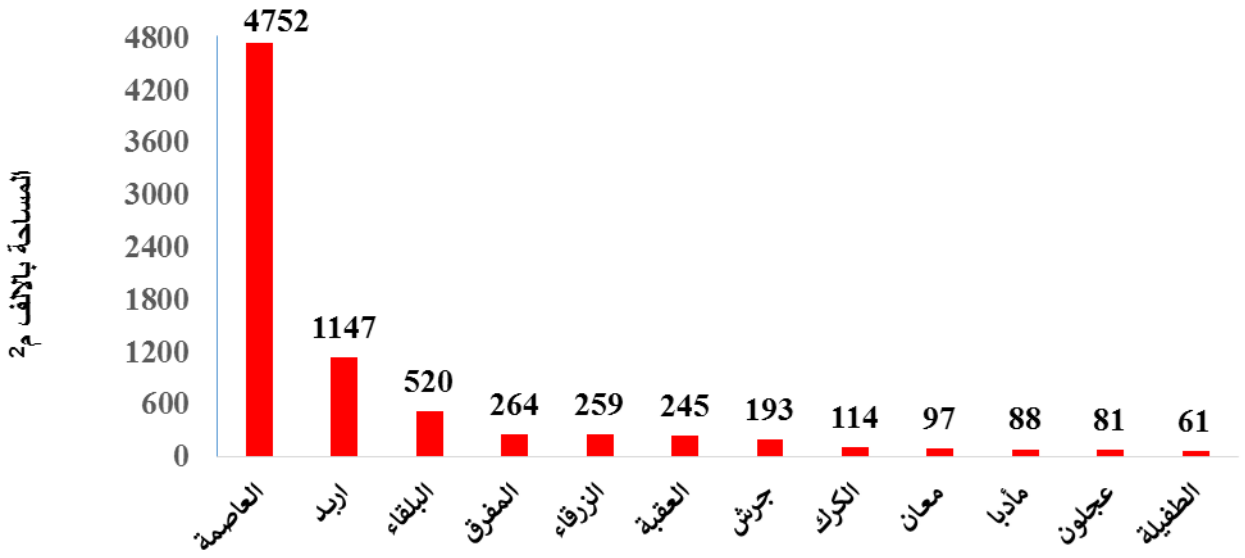
الشكل (4) : التوزيع النسبي لحصة الفرد من مساحات الأبنية المرخصة للأغراض السكنية حسب المحافظة

خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026



وشكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة ما نسبته 59.1% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة ما نسبته 40.9%، والمبنى القائم هو المشيد منذ سنوات دون ترخيص وتم إصدار الرخصة خلال الشهر الذي تم جمع البيانات فيه، أما الإضافة إلى مبنى قائم فهو إصدار رخصة لإنشاء إضافة جديدة على مبنى قائم ومرخص، وبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة نحو 4.62 مليون م^2، مقابل نحو 4.75 مليون م^2 خلال نفس الفترة من عام 2025 بانخفاض نسبته(2.7%).

الشكل (5) : مساحات الأبنية المرخصة(سكني و غير سكني) حسب المحافظة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 (بالألف متر مربع)



هذا وتوفر دائرة الإحصاءات العامة من خلال التعداد الشهري لرخص البناء، بيانات حول عدد رخص الأبنية، ومساحة الأبنية المرخصة، وأنواع استعمالات المباني في المملكة حسب المحافظة، بهدف تزويد المخططين وراسمي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العمراني، بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية وغيرها الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع ويتم تغطيتها من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد.

تعبر مؤشرات رخص البناء عن الواقع الفعلي للنشاط العمراني لأن الرخصة تعني على الأرجح المباشرة الفعلية في البناء، بينما عقود التصميم والمخططات الهندسية التي تعتمد عليها الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العمراني ومرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم إستكمالها.

للأستفسار يرجى الإتصال مع دائرة الإحصاءات العامة / رئيس قسم الإنشاءات / إيمان الزيادات
هاتف (1326 - 5300700) / Eman zeidat@Dos.Gov.Jo